جون أدامز وحكومته الفيدرالية في مواجهة المعارضة الجمهورية بقيادة توماس جيفرسون وإعلان قرارات كنتاكي وفرجينا عام ١٧٩٨-١٧٩٩

الأستاذ الدكتور
أحمد ناجي نعمه الغريري
الباحث
ثامر عبد جبر البديري
جامعة الكوفة - كلية الآداب

جون أدامز وحكومته الفيدرالية في مواجهة المعارضة الجمهورية بقيادة توماس جيفرسون وإعلان قرارات كنتاكي وفرجينا عام ١٧٩٨-١٧٩٩

الأستاذ الدكتور
أحمد ناجي نعمه الغريري
الباحث
ثامر عبد جبر البديري
جامعة الكوفة - كلية الآداب

المقدمة

مع بداية عام ١٧٩٨كانت الولايات المتحدة تمر بأزمة حقيقة في علاقاتها الخارجية مع فرنسا عقب توتر العلاقات بسبب قضية الفساد والرشوة (اكس وآي زد) وكانت حكومة الرئيس جون أدامز تُعدّ الاستعدادات للحرب المحتملة مع فرنسا .

وفي هذه الاثناء فأن المجتمع الأمريكي انقسم بين مؤيد ومعارض للسياسية الفيدرالية اتجاه فرنسا الحليف السابق للولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الثورية ، إذ أن الفدراليون اعتقدوا ومنهم جون أدامز ، بان الدعم الفرنسي لثورة الاستقلال الأمريكية أبان حرب الاستقلال لم يكن من اجل حرية وتقرير مصير الشعب الأمريكي ، بقدر ما كانت لإغراض تتعلق بالسياسة الفرنسية . ومن هنا كانت الفجوة كبيرة جدا بين الجمهوريين والفدراليين بقيادة جون أدامز والكسندر هاملتون الذين أدركوا حقيقة المواقف الفرنسية مبكرا واعتبروا انه لا يوجد بعد سقوط الملك لويس السادس عشر بين الولايات المتحدة وفرنسا أي تحالف مشترك سوى مبدأ الحياد في حالة السلام والحرب الدفاعية في حالة تهديد امن وسلامة الولايات المتحدة الأمريكية . كما أن الفدراليين عبروا عن الثورة الفرنسية بأنها ثورة مجسّدة للعنف وانه ليست هنالك أي قواسم مشتركة بين الثورة

الفرنسية عام ١٧٨٩ التي جلبت الاضطرابات داخل العمق الفرنسي والأوربي ، وحال الثورة الأمريكية التي حررت الشعب الأمريكي من الاستعمار . أما الجمهوريين فقد وجهوا أصابع الاتهام إلى الحكومة الفيدرالية لأنها ساندت بريطانيا ضد من حالف الثورة الأمريكية ، وهم الأصدقاء الفرنسيون وهو تعدي واضح على مستقبل البلاد وخدمة للمصالح الفيدرالية ذات الطابع الصناعي والتجاري البريطاني وضرب المصالح الاقتصادية لمدن الجنوب الزراعي . وقد شن الفدراليون هجوما عنيفا ضد الأمريكيين من الأصول الفرنسية الأوربية . ومن هنا عمل الجمهوريون على إعتماد قرارات كنتاكي وفرجينيا ، للمحافظة على المصالح الديمقراطية للشعب الأمريكي ولمناهضة الحكم الفيدرالي بقيادة جون أدامز.

أولاً: أسباب اتخاذ قرارات كنتاكي وفرجينيا :

كان جون أدامز يظهر بالزي العسكري وسيفه في جانبه في الأوقات الصعبة جدا من عام ١٧٩٨ في رسالة منه لتحذير وتهديد أنصار توماس جيفرسون إذ كان استهداف الغرباء الأجانب يقصد منه الحد من نفوذ توماس جيفرسون والذي كان له جمهور كبير من المهاجرين الجدد وقد وصف توماس هذه القوانين "بأنها الوحش وان الوقت قد حان للقضاء عليها من قبل أصحاب الشأن في وقت أكثر من أي وقت مضى لأنها تمثل وصمة عار على الجميع دون استثناء" . [٣] إذ كانت قوانين الغرباء الأجانب قيد المناقشة من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ في فيلادلفيا .

ان تهديدات الحكومة الفيدرالية باتت خطيرة اتجاه المقيمين الذين ينتظرون بترقب نتائج المناقشات داخل الكونغرس، وفي هذه الأوقات الحرجة بعث جيفرسون رسالة بتاريخ ٣ أيار إلى ماديسون يخبره بواقع الحال الخطير الذي يواجه الأصدقاء الأجانب إذ أشار:" إلى واجب اتخاذ القرارات الحازمة لوقف

هجرة العديد من الفرنسيين المقيمين في مدينة الحب الأخوي City of Brotherly Love) [المقصود هنا كنتاكي و فرجينيا] الذين استعدوا للرحيل واستأجروا سفينة للإبحار"(٤).

وفي رسالة أخرى كتب جيفرسون في ١١ تشرين الأول عام ١٧٩٨ إلى ستيفن طومسون ماسون (Stephen Thompson Mason) وبشكل صريح وصف هذه القرارات بأنها: " مجرد تجربة ولنرى إلى أي مدى يتحمل العقل الأمريكي الانتهاك المعلن للدستور"(٥) . وفي ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه ، أرسل جيفرسون إلى ماديسون نسخة من مشروع هذا القرار إلى كنتاكي وكتب قائلاً:

"يجب إن نؤكد بوضوح على جميع المبادئ الهامة التي تحتوي عليها القرارات لأنها بمثابة عقود الأرض في المستقبل وترك مسألة القرار بيد أبناء الولايات ليقروا مصيرهم إلى الحدود القصوى وان يكونوا قادرين لتحديد مصيرهم ودفع الأحداث مستقبلا بالحكمة"(٦) . ومما يذكر هو تقبل جيمس ماديسون لتمرير قرارات مماثلة لولاية فرجينيا تحت الضغط السياسي الكبير التي كانت تمر به هذه الولايات. وكانت قرارات كنتاكي عبارة عن كلمات قليلة تؤيد وتتبنى قرارات ولاية فرجينيا دون تغير أو مناقشة، لذلك فان اغلب هذه القرارات هي لولاية فرجينا وتوماس جيفرسون ومن ذلك فان التأيد الذي حصلت عليه القرارات يؤكد موافقة كنتاكي والمدن الجنوبية الأخرى التي أيدت هذه القرارات دون مناقشات مسبقة وقد ناشدت القرارات بالتعديل العاشر للدستور وأعلنت " أن صلاحيات الحكومة الفيدرالية تقتصر على موافقة الولايات ولا تصلح دون اتفاق ولايات الاتحاد بالكامل عليها"(٧). وانه في حالة شعور الولايات بالممارسة المتعمدة الواضحة أو الشعور بالخطر من القوى المهيمنة على السلطة أو أية مخاوف أخرى، فيحق للولايات التصدي لوقف الخطر والشر القادم عليها وان تحافظ على حدودها من خلال الحقوق والسلطات التي منحها الدستور إليها. ومن الواضح جدا أن استجابة ماديسون لهذه القرارات كان بسبب خلافه مع الحكومة

المركزية بعد الشعور " الاستبصار الخطير والملموس"[٨]. بخطورة الأوضاع الداخلية داخل هذه الولايات ، فكان لابد من أن يتدخل لحماية حريات المجتمع لهذه الولايات . ومن الصعب تخيل أن توماس جيفرسون قد وظف ماديسون من خلال خطاباته الشخصية ، ولكن الاحتجاج وسوء السياسات هي سيد الموقف. ومن الملاحظ أن هذه القرارات كانت هي الوسيلة الوحيدة لتوضيح المبادئ الدستورية مع التأكيد على التعديل العاشر[٩]. وتشجيع إلغاء القوانين الجائرة ، وعلى الرغم من إن جيفرسون كان يكره الضريبة الفيدرالية المباشرة لعام ١٧٨٩وإجراءاتها الفيدرالية إلا انه وجد أمله فيها وكان يصر على أنها الدواء القوي والوحيد الذي من شانه أن يعالج الناس من حمى الحرب مع فرنسا وينصف الولايات الجنوبية ذات الطابع الزراعي[١٠]. ويحشد الجماهير الشعبية ضد الحكومة الفيدرالية وهذا ما أكد عليه في رسالة خاصة له إلى جيمس ماديسون في ٢٦ تشرين الثاني عام ١٧٩٨ قائلا فيها :" إني أجد ألان في هذه الطريقة ، تحت ستار فرض الضريبة ، الطبيب لعلاج هستريا الحرب ،... لصالح قضية الأصدقاء والجمهوريين"[١١]. كما أن البيئة في فيلادلفيا أصبحت أكثر تعصبا، وفي هذه الأوقات الحرجة كان جيفرسون يعيش في منزله بمونتسللو[١٢]، للتنسيق مع زملائه الجمهوريين حول الأوضاع السياسية في الولايات المتحدة وبالتحديد لمناقشة ما تعانيه الولايات الجنوبية. وقد قرر جيفرسون الذهاب إلى فرجينا وإذ دخلها دخول الإبطال لأنه يعتبر رمزا من الرموز الوطنية في هذه الولاية وفي اليوم التالي من وصوله تم عقد وليمة عظيمة تكريما لجيفرسون من قبل فريدريكسبيرغ (Fredericksburg) وذلك لان جيفرسون هو المعارض الجمهوري لسياسات جون أدامز. ولأنه لم يصوت على قانون الغرباء الأجانب وقانون الصحافة والتحريض على الفتنة. ولأنه ترك قاعة الكونغرس احتجاجا على التصويت[١٣]، على هذه القوانين ، فقد كان عمل توماس لصياغة القرارات في سرية تامة ، اعتمدت على الشخصيات العامة والمؤثرة داخل هذه الولايات مثل نيكولاس

دبليو . سي (W. C. Nicholas) ، وكان تفكيره ينصب على ضم كارولينا الشمالية إلى جانب كنتاكي. ولكن بسبب الانتكاسات السياسية هناك أعطى جيفرسون هذه المهمة إلى جون بريكنريدج (John Breckinridge) [١٤]، فكانت كنتاكي هي المنتدى المثالي لتوماس جيفرسون لأنها مثلت الملتقى للعديد من الشخصيات الجمهورية والمؤيدة للحزب الجمهوري. وقد تجمع على غرار ذلك العديد من المواطنين للاحتجاج على قانون الغرباء الأجانب وقانون الصحافة والمحرضين على الفتنة في لكسينغتون (Lexington) إذ بلغ الحشد المعارض لهذه القوانين حوالي (٥٠٠٠ محتج) [١٥]، وهو عدد يفوق سكان هذه المدينة الصغيرة بثلاث أضعاف ومن هنا بدء جيفرسون في صياغة الرد على هذه القوانين التي يعارضها، وهكذا أصبحت هذه القرارات من مجرد احتجاجات ومعارضة ضد تفسير الدستور إلى قوانين توحد الولايات الجنوبية المعارضة للقوانين الفيدرالية التي وقعتها حكومة جون أدامز في صيف عام ١٧٩٨[١٦].

ثانياً: خلاصة المواد الدستورية لقرارات كنتاكي وفرجينيا:

تجدر الإشارة هنا بأنه لا يمكن تحديد المدة الزمنية للموافقة على هذه القرارات والسبب في ذلك أن الموافقة عليها تمت بمدد زمنية مختلفة إذ تم تمرير هذه القرارات في المدة مابين ١٦تشرين الثاني عام ١٧٩٨ والثانية في ٣ كانون الأول عام ١٧٩٩[١٧].

المادة الأولى : لا يمكن تمرير أي قانون دون موافقة الولايات المنظمة إلى اتحاد الولايات المتحدة برباط الاتحاد والدستور ويمكن لأي ولاية تشكيل حكومة محلية عامة لإغراضها الخاصة ولها حق اتخاذ القرار الخاص بها تحت حكم ذاتي [١٨]، وان الحكومة المركزية لا يحق لها ممارسة أي نوع من أنواع القوة بعد هذا الاتفاق، القاضي بحصر صلاحيات الحكومة المركزية داخل هذه الولايات، منذ أن قدمت

تقريرها هذا ، ويسري على جميع القضايا العالقة بين هذه الولايات والمركز، وان لكل ولاية من هذه الولايات الحق المتساوي للحكم نفسه في المركز وكذلك الحكم والقضاء بشان المخالفات ابتداء من وضع هذا المقياس المنصف [١٩].

المادة الثانية : بطلان ومناقشة دستور الولايات المتحدة الصادر من الكونغرس والمتعلق بسلطة فرض العقوبات على الخيانة والتزوير، والأوراق المالية والعملة الحالية ، وكل القضايا الأخرى المتعلقة بالقرصنة والجنايات التي ترتكب في أعالي البحار وقسم العقوبات والجرائم المتعلقة بالقضايا السياسية أيا كانت على أن يكون صحيحا كمبدأ عام وبموجب الدستور [٢٠] "ولا يجوز انسحاب قوانين الحكومة المركزية على الولايات دون استثناء موافقة الولاية أو الشعب " [٢١]. ومن بين هذه القوانين الباطلة ، قانون الكونغرس الذي صدر في يوم ١٤ تموز عام ١٧٩٨ والمعنون "بقانون معاقبة بعض الجرائم ضد الولايات المتحدة " وكذلك قانون يوم ٢٧ حزيران عام ١٧٩٨المعنون " معاقبة مرتكب الغش " في بعض الولايات المتحدة واعتبارا من صدور هذه القرارات تعبر هذه القوانين باطلة تماما وليس لها أي قوة أو فعالية داخل حدود وأراضي هذه الولايات المعنية بهذه الإحكام والقرارات [٢٢].

المادة الثالثة : بطلان القانون المتعلق بحرية الصحافة والتعبير والدين الذي تم تقويضها وإغلاقها بموجب قانون الصحافة والتحريض على الفتنة بموجب قانون ١٤ تموز ١٧٩٨[٢٣]، ويحق لكل ولاية إن تنشر المنشورات التي هي حق كفله دستور اتحاد الولايات المتحدة ولا يحق للحكومة المركزية إغلاق الصحف بحجة التحريض على

الفتنة وانه "لا يحق للكونغرس أن يصدر أي قانون يحضر أقامة أي دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته أو يحد من حرية التعبير، وحرية الصحافة"[٢٤]. وحجبها بحجة الكذب والتشهير والبدع الدينية الباطلة بعد إحالة هذه الصحف إلى المحاكمة من قبل المحاكم الفيدرالية. وعلية فان هذا القانون المتعلق بالصحافة باطل تماما وليس له أي قوة أو حق شرعي في التطبيق داخل هذه الولايات بعد هذا القرار المتفق علية من شعب هذه الولايات [٢٥].

المادة الرابعة : حماية الأصدقاء الأجانب تحت سلطة الولايات التي يقيمون فيها والولاية هي الوحيدة التي لها شان تقرير مصير هؤلاء ولا يحق للحكومة المركزية الفيدرالية التدخل بشؤون هؤلاء الأجانب وفق الدستور المتفق علية كمبدأ عام وبعد إعلان التعديلات، فانه يتم حجز صلاحيات الحكومة المركزية داخل هذه الولايات بموجب الدستور وإرادة الشعب ، ويعتبر قانون الكونغرس ، الولايات المتحدة في يوم ٢٢ حزيران ١٧٩٨ المعنون " القانون المتعلق بالأجانب"[٢٦]، الذي تم فرضه من قبل الحكومة الفيدرالية على الأصدقاء الغرباء الأجانب، ليس قانون معتمد داخل هذه الولايات ، وعليه يعتبر قانون باطل تماما وليس للحكومة أي حق في تطبيقه داخل هذه الولايات[٢٧].

المادة الخامسة : حل وبطلان تهجير الأصدقاء الغرباء الأجانب ، بحجة التشهير والشغب والعمل لصالح الجهات الأجنبية وان أي عمل سيكون من الكونغرس ضد تواجدهم في هذه الولايات ، سيكون ضد كل هذه القرارات الصادرة[٢٨].

المـادة السادســة : يعتـبر سـجن أي شـخص تحـت حمايـة قـوانين الكومنولـث (Commonwealth) [٢٩]، مـن قبـل رئـيس الولايـات المتحـدة لغرض رحيله خارج البلاد تحت عنوان " القانون المتعلق بالغرباء الأجانب" مخالف للدستور لأنه "لا يجوز حرمان أي شخص من حريته دون إتباع الإجراءات القانونية الواجبة ، التي تعد من الأساسيات الواجب توفرها منذ البداية "[٣٠]. كما أن المحاكمات الجنائية يجب أن تخبر المتهم بأنه يتمتع بالحقوق القانونية التي يكفلها الدستور له ، من محاكم علنية من قبل هيئة محلفين غير متحيزة ، ليكون على علم فيما يتعلق بطبيعة وسبب التهمة الموجهة إليه ، على أن يواجه الشهود الذين ضده ، وتكون هنالك في المقابل عملية إلزامية للحصول على شهود لصالحه ، ويجب مساعدته من خلال تكليف احد المحامين للدفاع عنه ".

ونظرا لوجود قانون هيئة المحلفين نفسها من قبل المحاكم الفيدرالية للحكومة المركزية التابعة لرئيس الولايات المتحدة، والتي تعمل تحت إذن الرئيس (جون أدامز) ، فانه لا يجوز ترحيل الشخص المتهم من الولايات المتحدة والذي هو تحت حماية دستور الاتحاد فقط للاشتباه ببلده (أصل المتهم والبلد الذي كان ينتمي له) [٣١].

ولعدم وجود المحاكم العلنية ولعدم مواجهته للشهود الذين يشهدون ضده ولعدم توفر الشهود لصالح الدفاع عن المتهم ومحامي لدفاع عنه – خلافا أيضا لحكام دستور الاتحاد – فان هذا القانون يعد باطل وليس له أي قوة أو تأثير داخل هذه الولايات ولا يجوز العمل به داخل حدوها الإدارية. كما أن نقل سلطة حكم أي شخص تحت حماية القوانين والمحاكم من وإلى رئيس الولايات المتحدة ينطبق كما هو الحال على المواطنين الأجانب

وهو ضد مادة من مواد الدستور التي تنص على أن "تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة في المحاكم ، والتي يجب إن يكون على مناصبها القضاة التي تم اختيارهم من خلال حسن السير والسلوك "[٣٢] ، وقال جيفرسون أن هذا القانون باطل لان القضاة غير مؤهلين لأنهم من السلطة الفعلية الحاكمة وهي تعتبر سلطة تنفيذية ، وهذه المؤهلات سلبية في جميع القوى التشريعية[٣٣].

المادة السابعة : مراعاة قانون الضرائب والرسوم والمكوس ودفع الديون وسبل الدفاع المشترك وتقديم جميع القوانين الضرورية والمناسبة لتكون موضع التنفيذ بموجب السلطة التي يخولها دستور الولايات المتحدة وإلغاء أي قسم أو جزء من الضرائب التي تضر بالصالح العام التي تذهب إلى تدمير كل الحدود المنصوص عليها من قبل السلطة بعد تمريرها واعتبراها باطلة لأنها خرق للدستور ولا يعطيهم الدستور الصلاحيات غير المحدودة وهذا ما تم ملاحظته من خلال الوقائع من قبل الحكومة العامة في الإطار القانوني لتلك المواد الدستورية والدعوة الفورية إلى مناقشة قانون الضريبة بشكل منصف[٣٤].

المادة الثامنة : إحالة القرارات السابقة لأعضاء مجلس الشيوخ وممثلين في الكونغرس من هذا الكومنولث ، والذين يجب عليهم رفعها إلى مجلسهم وبذل قصارى جهدهم من اجل الفوز في الدورة المقبلة للمجلس لإلغاء هذه القوانين المشار إليها أعلاه لأنها غير دستورية وبغيضة[٣٥].

المادة التاسعة : أخيرا أن حكم الكومنولث يتم بالأذن والموافقة الشعبية بعد الطلب المتواصل على القرارات السابقة إلى المجالس التشريعية لمختلف الولايات لتصدي لأية محاولة تؤكد استخدام رباط الاتحاد الوطنية لإغراض السلطة الخاصة، وينطبق ذلك بالنسبة للإجراءات الفدرالية الأخيرة، وان الغرض من هذه القرارات هو جلب السعادة والسلام لجميع الولايات المؤمنة بهذا الاتفاق، وفقا للنية الواضحة التي انضمت على أساسها العديد من الشخصيات السياسية الحزبية [٣٦]. ونحن (الجمهوريون) حريصين بصدق من اجل المحافظة عليها ، وان تحصل جميع الولايات على صلاحيات الحكم الذاتي وتحويلها إلى حكومة موحدة وعامة ، دون الاعتبار للحكومة الخاصة وحجز الصلاحيات الرسمية العامة من قبل الحكومة داخل هذه الولايات والتي تتضارب مع المصلحة العامة والتي لم تأتي من اجل السلام والسعادة والرخاء داخل هذه الولايات وانه لذلك تم تشكيل هذا الكومنولث[٣٧]، لأن (الجمهوريون) لديهم الشك بدور الحكومة المركزية داخل هذه الولايات بسبب التصرفات غير المحدودة من قبل الجهات التنفيذية وبسب الجرائم الموجهة بشكل غير سليم إلى رجال هذه الولايات ومقاضاتهم من قبل الحكومة الفيدرالية ونقل محاكمة المتهمين إلى الرئيس من قبل المتهم نفسه إلى القاضي والمحامي وهيئة المحلفين ، ولهذا يشك في توفر الأدلة جملة وتفصيلا[٣٨]، وسبب ذلك أن الضابط لهذه الإجراءات في المحاكم هو الجلاد نفسه

والمُصدر الوحيد لسجل هذه الصفقة (هذا القانون) ولهذه الأسباب العديدة والسابقة من قبل سكان هذه الولايات ولاعتبارهم خارجين عن القانون لأحكام السيطرة المطلقة من قبل السلطة الفيدرالية الحاكمة عليهم ، والتي طاولت على ممتلكات العديد من إفرادها بشكل خادش للمشاعر العامة وبسبب الأغلبية الفيدرالية داخل الكونغرس ، لحماية وتنفيذ هذه القوانين الأليمة ، ولهذا تقف أقلية من الشعب نفسه في المجالس التشريعية ومن القضاة والمحافظين والمستشارين وغيرهم من السكان المسالمين داخل هذه الولايات الذين قد أصرو على استعادة الحقوق والحريات الدستورية لهذه الولايات وسكانها ،ولأسباب عديدة أخرى قد تختلف بطريقة العرض سواء كانت بصورة جيدة أو سيئة والتي تميزت حول الشكوك من قبل الرئيس (جون أدامز) والحزب الفيدرالي ، لمحافظة على المقاعد الانتخابية وخطر الانتخابات الرئاسية القادمة[٣٩]، ومصالح أخرى ، عامة أو شخصية ، ولهذا تم اعتقال الأصدقاء الغرباء الأجانب (وفرض قانون الجنسية) واختيارهم كفريسة تحت طائلة قانون الغرباء الأجانب والمحرضين على الفتنة (قانون الصحافة) وان هذه القوانين المتعاقبة من نفس الطابع والتميز البغيض التي تدفع هذه الولايات إلى الثورة والدم ، وان تقديم الجديد (من خلال الانتخابات الرئاسية التي ستكون لصالح الحزب الفيدرالي) سيكون من قبيل الوهم الخطير على ثقة الرجال الذين هم من اختيارنا لإسكات المخاوف

وما تم تلفيقه من الافتراءات من الحكومة الفيدرالية ضد الحزب الجمهوري ، وذرائع الفيدرالية الجديدة لأولئك الذين يرغبون ويعتقدون انه لا يمكن لرجل أن يحكم عن طريقة المحكمة الشعبية التي تضمن الحقوق الجمهورية ، وان الجمهوريين واثقون بان الحكومة الفيدرالية تخشى من فقدان السلطة وهذا يولد الاستبداد ويفقد الثقة الجمهورية والشعبية ،ونزع الثقة، التي تنص عليها القوانين ، لهذا فالحزب الجمهوري مضطر لنزع الثقة من الحكومة الفيدرالية . بعد حجب العديد من القراء وعدم السماح لهم بمعرفة الحقيقة من خلال الصحف وإغلاقها تحت طائلة قانون الغرباء الأجانب والصحافة والمحرضين على الفتنة بقصد الاستبداد والشكوك العارية من قبل حكومة الرئيس (جون أدامز) وانه سيتم إحالة هذه القرارات من قبل الكومنولث لتحقيق العدالة والإنصاف لطب الحقوق الطبيعية وإلغاء هذه القوانين الجائرة في الدورة الانتخابية القادمة للكونغرس[٤٠].

ثالثاً: ردود الولايات حول قرارات كنتاكي وفرجينيا:

كانت ردود الولايات على قرارات كنتاكي وفيرجينيا مخيبة لآمال الحزب الجمهوري وعلى سبيل المثال فان ولاية ديلاوير عرفت هذه القرارات وبطلان القوانين تدخلاً في عمل الحكومة المركزية وهو ما يبرر للجمهوريين التدخل في شؤون وإجراءات الحكومة المركزية التي جاءت لمصلحة الشعب بصورة عامة[٤١]، وان قوانين الغرباء الأجانب وقانون الصحافة والمحرضين على الفتنة قد جلبت الأمن و الرفاه العام للولايات المتحدة ، وهذا ما أكدته أيضا ولاية ماساتشوستس

وفيرمونت ونيوهامبشابر واعتبرت هذه الولايات أن المحكمة العليا هي السلطة النهائية للبت في دستورية أعمال الكونغرس كما أعلنت ولاية ماساتشوستس ان القوانين لم تحد من حرية الصحافة وإنما دافعت عن حرية الصحافة الحقيقة[٤٢]، وعلى الرغم من الاختلاف الجمهوري مع هذه الولايات الفيدرالية إلا أن جيفرسون و ماديسون تلقوا الردود السلبية لسبع ولايات شمالية معارضة لفكرة القرارات ، ولم تقوم الولايات الجنوبية بالرد على الولايات الشمالية. ومع ذلك قد أكدت قرارات كنتاكي وفيرجينيا بعد تسليم القرارات من قبل ماديسون إلى الكونغرس عام ١٨٠٠ [٤٣]. والتي تم الموافقة عليها بعد إلغاء القوانين الفيدرالية ومن الملاحظ أن الآثار لهذه القرارات ، هو زرع بذور الانقسام بين ولايات الشمال والجنوب داخل الولايات المتحدة الأمريكية[٤٤].

رابعاً: تمرد البطاطس ١٧٩٨-١٧٩٩:

كما مر معنا أن صيف عام ١٧٩٨ في تاريخ الولايات المتحدة كان قد شهد احداث ساخنة بسبب تهديدات شبه الحرب مع فرنسا ووباء الحمى الصفراء القاتل الذي قتل العديد من الأفراد إضافة إلى السياسة الحكومية وفرض الضريبة المباشرة ، وقد استطاعت قرارات كنتاكي وفرجينيا أن تؤكد واقع الانقسام بين الولايات الجنوبية والولايات الشمالية بعد بطلان القوانين عام ١٧٩٨ الخاصة بوضع الغرباء الأجانب وقانون الصحافة والحريات العامة[٤٥]، ولما كانت ضريبة المباشرة التي تم فرضها من قبل حكومة جون أدامز الفيدرالية تقدر قيمتها (٢ مليون دولار) وكانت حصة دفع ولاية بنسلفانيا منها تقدر (٢٣٧،٠٠٠ دولار) إلا أن هذه المدينة كان عدد العبيد فيها قليل[٤٦]، ولهذا ركز جباة الضرائب على حساب قيمة المنازل وعدد النوافذ وحجمها ، لكي تستطيع تحقيق بعض المبالغ الضريبية ، إضافة إلى النظر للخيول الخاصة التي تمثل شيء ثمين لأصحابها كونها احد الوسائل التي تساعد في التنقل والتنزه داخل الولاية . هذه الإجراءات

أثارت المعارضة بشكل قوي داخل ولاية بنسلفانيا واعتبرت هذا النوع من الضرائب تدخل في الشؤون الخاصة لإفراد[٤٧]، مما دفع العديد منهم إلى رفض هذه الضرائب ومعارضتها ، وحجتهم الدستورية في ذلك الرفض هو نسبة عدد السكان لهذه الولاية بالمقارنة مع عدد سكان الولايات الأخرى إضافة إلى الطابع الزراعي الذي تمتاز به ولاية بنسلفانيا كل هذه الأسباب أدت إلى بدأ ما يسمى ب "التمرد البطاطس "[٤٨]. في تموز عام ١٧٩٨ في ولاية بنسلفانيا ومن المقاطعات التالية نورثامبتون (Northampton)، مونتغمري(Montgomery)، بيرقص (Berks)، وباكز (Bucks) [٤٩] ، واعتبروا فرض هذه الضريبة المباشرة عام ١٧٩٨ نوع من أنواع العبودية التي كانوا قد تعرضوا لها سابقا في ألمانيا وهم أثرياء نسبيا بسبب عملهم بالكوكيرز والمورفين (Quakers and Moravians)[٥٠]، فضلاً عن كونهم مهربين للبضائع والسلع . وهذا المكون الرئيسي من سكان ولاية بنسلفانيا عارض بشكل كبير طريقة جمع الضرائب المباشرة في داخل هذه الولاية[٥١] ، معتقدين أنها فرضت للحد من المعارضة السياسية للحكومة الفيدرالية التي يترأسها جون أدامز. وبشكل ملحوظ تحولت بازدياد أعمال العنف داخل ولاية بنسلفانيا بسبب فرض الضريبة. ولما اشتد الصراع بين المتظاهرين وجباة الضرائب قللت الصحافة الجمهورية من شدة هذا العصيان مبررة ذلك بقولها : " أن هنالك مجوعة من بعض النساء الغاضبات ألقن المياه الساخنة ، على رؤوس جباة الضرائب الفيدرالية كي لا يستطيعون قياس حجم النوافذ التي فرضت عليها الضرائب ، وليس هنالك أي دليل أو تقارير موثقة على وجود أي نوع من أنواع التمرد "[٥٢] ، إلا إن الإحداث تطورت داخل المدينة بشكل عنيف جعل من الحكومة الفيدرالية تصدر الأمر بإلقاء القبض على (٢٣ شخص) من المتمردين الذين يشتبه بهم[٥٣] ، وفي بداية شهر شباط عام ١٧٩٩

وفي سابقة خطيرة استطاع احد الباعة المتجولين من ولاية بنسلفانيا يدعى جون فرايز (John Fries) [٥٤] من تكوين جيش من المتظاهرين لمناقشة عدم الاستجابة الجماعية لسكان ولاية بنسلفانيا لقانون الضريبة المباشرة وأطلق هؤلاء على أنفسهم اسم "البطاطس" وكان جون فرايز هو أول من أطلق هذا الاسم على هذه المجموعة المخالفة للقانون الفيدرالي، فور إقراره وإصداره[٥٥] . وأعلن عداوته الشديدة اتجاه الضريبة المباشرة وقد التقت هذه الرغبة الخاصة التي لدية بنفس المشاعر الرافضة لجيرانه وبعض الأصدقاء الذين أتفقوا معه في نفس الشعور بتكوين هذه المجموعة ، وبحماسة كبيرة عمل جاهدا لتحقيق هذه الغاية وكانت اجتماعاتهم في البداية تقام في حانة البائعين المتجولين التي أقيمت منذ عام١٧٨٠ [٥٦]. وفي ١٢ آذار عام ١٧٩٩ استطاعت جماعة البطاطس المكونة من حوالي (١٠٠ شخص) بالقيام بتحرير السجناء في المقاطعة (باكز) وكتابة رسائل التهديد لإفراد الشرطة الفيدرالية في ولاية بنسلفانيا[٥٧] ، وأصبح تمرد البطاطس مرتبط بقيادة جون فرايز وأزداد عدد إفراد المحتجين ليصل إلى المئات ، وقد استطاع المحتجين من سرقة وتهريب الضرائب المستحقة في بلدة ميلفورد (Milford) ، وفي اجتماع دعا إليه ممثلي الحكومة في محاولة لتفسير ملابسات تهريب هذه الضريبة بطريقة ما لنزع فتيل التوتر[٥٨]. إلا أن المتظاهرين الذين كانوا يلوحون بإعلام الحرية الأمريكية (الأعلام التي استخدمها الثوار الأمريكيين أبان الحرب الثورية للاستقلال) حاملين أوسمة حصلوا عليها إبان الحرب الثورية وبعض الأسلحة الرشاشة الخفيفة رفضوا ذلك داعيين إلى القيام بمسيرة احتجاجية ضد جباة الضرائب وإجراءات الحكومة الفيدرالية[٥٩] ، وقد حذر فرايز شخصيا جباة الضرائب لإنهاء عملهم لكنهم تجاهلوا هذا التهديد ، لذلك عمد المحتجون إلى القيام بمسيرة يرافقها قرع الطبول والآلة الموسيقية الحربية متجهة نحو بلدة كويكر

تاون (Quaker town) [٦٠] محاولة إلقاء القبض على بعض المقيمين من جباة الضرائب معتزمين فرض الإقامة الجبرية عليهم ، لكن المحتجين فضلوا الإفراج عنهم فيما بعد مع تحذيرهم بعدم العودة إلى ولاية بنسلفانيا وان يخبروا الحكومة الفيدرالية بما حدث لهم. كان رد فعل الحكومة الفيدرالية حول إحداث هروب السجناء من السجن سريعة لتجنب الفوضى داخل الولايات ، كانت هذه الإحداث المتلاحقة وسط حمى شبه الحرب في شتاء ١٧٩٨-١٧٩٩ [٦١] ، هذه الإحداث جعلت جون أدامز والحزب الفدرالي ينظر بقلق شديد إلى أي احتجاج وخيانة مستوحاة لصالح النفوذ والثورة الفرنسية وقد القي الرئيس أدامز كلمة تحذير ومهلة ستة أيام إمام المتمردين للتنحي والاستسلام وأرسل قوات العسكرية إلى المنطقة لاستعادة النظام لكن معظم المتظاهرين لم يستسلموا وعادوا إلى ديارهم بعد توسط وكفالة من قبل بعض الأصدقاء. وبعد ما يقارب ثلاثة أسابيع تمكن الجيش من اعتقال حوالي (١٢٠ شخص من المتمردين) [٦٢] بضمنهم فرايز الذي كان يسعى إلى الفرار إلى مستنقع إلا أن القوات الحكومية الفيدرالية اكتشفت مخبئه بسبب كلبه الخاص [٦٣]. لقد كان الكثيرين في الحزب الفيدرالي يريدون جعل جون فرايز عبرة لغيره من المتمردين البطاطس ويأملون في الحكم علية بالإعدام بتهمة الخيانة ، ولم يكن هنالك أمل لأي محامي للدفاع عنه بسبب بطلان الدفاع عنه[٦٤] ، وجاء بالمتهم جون فرايز في القضية إمام القاضي صامويل تشيس (Samuel Chase) ، وقال محاموه فرايز انه لا يمكن تفسير ما يحصل داخل المحكمة من إجراءات التي ارتكبها المدعى عليه هل هي الفتنة أو مكافحة الشغب؟!، والتي كانت بالتأكيد ليست الخيانة التي تستحق عقوبة الإعدام[٦٥] ، ولهذا السبب لم يستطيع أي محامي الدفاع عنه لان مسألة إعدامه شبه مؤكدة ، مع اعترافهم بأنه يستحق عقوبة الإعدام وما سيقومون به اتجاه فرايز ليس بالأمر

الجيد، ولهذا انخفض محامي الدفاع عنه في هذه القضية، ومن هنا تم السماح لجون فرايز بالدفاع عن نفسه وبذلك حصل فرايز على تعاطف كبير من الجمهور إلا أن ذلك لم يشفع له ، ولذلك ترك خيار محاكمته إلى هيئة المحلفين ، وحكم على المذنب فرايز بالإعدام ، الرئيس جون الذي تابع عن كثب مسار محاكمته ، والذي أصبح يشك بقرارات المحاكم الفيدرالية ، عفا عن فرايز واثنين آخرين من تهمة الخيانة(٦٦)، إضافة إلى عدد أخر من المتهمين موجه لهم تهم اقل إجراما من الشغب ، هذا العمل من قبل الرئيس جون أدامز أثار غضب الكثيرين من الحزب الفيدرالي ، وساهم في توتر العلاقات بين جون أدامز والكسندر هاملتون في هذا الوقت الحرج على الفيدراليين إذ أن عام ١٧٩٩ خسر الفيدراليين احد أهم رجالهم بوفاة الرئيس السابق جورج واشنطن في ١٤ كانون الأول من العام نفسه وكان يعتقد الكثيرين أن ذلك سوف يوثر سلبيا في انتخابات عام ١٨٠٠ (٦٧).

الخاتمة:

أفرزت قرارات كنتاكي وفرجينا عام ١٧٩٨نتائج مهمة على الصعيد الداخلي والخارجي حين أسهمت في تغيير السياسية الفيدرالية . إن تلك القرارات هي أول ممارسة عملية لقيام الحزب الجمهوري، والعمل بمبدأ فصل السلطات وكان كل همها الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية . ويبدو أن فشل الحكومة الفدرالية بقيادة جون أدامز ونجاح المعارضة الجمهورية بقيادة توماس جيفرسون في هذا الصراع ، كان مبنيا على عدة نقاط وكالأتي:

١- أن السياسات التي أقرتها الحكومة الفدرالية بشان الغرباء الأجانب أدت إلى استياء شبعي كبير من قبل الجمهوريين ، لاسيما وان إجراءات وقوانين حكومة جون أدامز استهدفت مصالح شريحة واسعة من الشعب الأمريكي .

٢- أصبحت هنالك معارضة جمهورية قوية حظيت بتأيد شعبي كبير ، مما أدى الى فشل الفيدراليين وانقسام الحزب الفيدرالي بين أنصاره ومؤيديه من

الشعب الأمريكي ، وهذا أثر كثيرا في الحملة الانتخابية ١٨٠٠-١٨٠١، إذ تراجعت شعبية الرئيس جون أدامز وحزبه الفيدرالي بسبب المشاكل الداخلية والمتعلقة بفرض الضرائب المباشرة لعام ١٧٩٨ وتقيد حرية الصحافة واعتقال العديد من الجمهوريين إذ شعر الأمريكيين بوجود نظام فدرالي يريد احتكار السلطة فكان لابد من الجمهوريين من إيجاد السبل والحلول القانونية للتخلص من قيود السلطة الفيدرالية .

٣- لقد أعطت قرارات كنتاكي وفرجينيا الضوء الأخضر ، لتوماس جيفرسون وجيمس ماديسون لمناقشة وتعديل المواد الدستورية ، كما أن هذه القرارات قد كفلت وبصورة رسمية التوجهات الشعبية لمدن الجنوب الزراعي وقد راعت المصالح الاقتصادية والتجارية للبلاد بصورة عامة، مما اكسبها صفة القانونية لتكون البديل الشرعي بوجه القوانين الفيدرالية.

٤- لقد ساهمت هذه القرارات في توضيح رؤيا المشرع الجمهوري في رسم القوانين الخاصة بالولايات الجنوبية المعارضة ، مع تحديد وحصر شرعية القوانين الفدرالية ، مما يخول هذه الولايات الحق في اتخاذ القوانين التي تراها ضرورية ولا تضر بمصالحها الخاصة داخل هذه الولايات المعارضة ، وذلك عل ما يبدو افقد شرعية القرارات الفدرالية التي اتخذها الرئيس جون أدامز لعام ١٧٩٨، وحدً من السلطة الفيدرالية على هذه المدن الجنوبية.

٥- أصبحت قرارات كنتاكي وفرجينا لعام ١٧٩٨في ما بعد في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، من احد الأسباب المباشرة التي مهدت إلى قيام الحرب الأهلية بين مدن الشمال والجنوب الأمريكية عام ١٨٦١-١٨٦٥ ، بل وهي التي زرعت بذور الانقسام داخل المجتمع الأمريكي رغم إقرارها الحقوق الدستورية لجميع مدن الولايات المتحدة الأمريكية.

ABSTRACT

In the Kentucky and Virginia Resolutions (or Resolves) were political statements drafted in 1798 and 1799, in which the

Kentucky and Virginia legislatures took the position that the federal Alien and Sedition Acts were unconstitutional. The resolutions argued that the states had the right and the duty to declare unconstitutional any acts of Congress that were not authorized by the Constitution. In doing so, they argued for states' rights and strict constructionism of the Constitution. The Kentucky and Virginia Resolutions of 1798 were written secretly by Vice President Thomas Jefferson and James Madison, respectively. The principles stated in the resolutions became known as the "Principles of '98."

ملخص البحث

قرارات كنتاكي وفيرجينيا هي البيانات السياسية التي صيغت في عام ١٧٩٨ وهي قوانين تشريعية اتخذها الجمهوريون كموقف معارض اتجاه القوانين الفدرالية بخصوص الغرباء الأجانب وقانون الصحافة والتحريض على الفتنة غير الدستورية بحسب المشرع الجمهوري الذي جادل من خلال هذه القرارات حق وواجب هذه الولايات في أن تعلن بطلان وعدم دستورية (١). هذه القوانين الفيدرالية، في أشارة إلى حقوق هذه الولايات وشرعيتها القوية المستمدة من روح دستور اتحاد الولايات المتحدة. وقد كتبت قرارات كنتاكي وفرجينيا في المدة مابين عام (١٧٩٨- ١٧٩٩) سرا من قبل نائب الرئيس توماس جيفرسون وجيمس ماديسون على التوالي إذ اصطلح كليهما على القرارات اسم "مبادئ ٩٨" (٢).

هوامش البحث و مصادره

(1) Natelson The Original Constitution,2010,p,17[pdf].
(2) http:/ / www. usconstitution. net/ const. html United States Constitution
(3) Kevin R. C. Gutzman, "Edmund Randolph and Virginia Constitutionalism," Review of Politics, Vol. 66 Issue 3,Summer 2004, p469-491.
(4) Kevin R. C. Gutzman, "Edmund Randolph and Virginia Constitutionalism," Review of Politics, Vol. 66 Issue 3,Summer 2004, p469-491.
(5)Burke, Edmund. A Letter to a Member of the National Assembly. In Further Reflections on the Revolution in France, edited by Daniel E. Ritchie. Indianapolis, Ind.: Liberty Fund. [1791] 1992.p,305.
(6) Koch, Adriene, and Harry Ammon. The Virginia and Kentucky Resolutions: An Episode in Jefferson's and Madison's Defense of Civil Liberties. William and Mary Quarterly5 (April)1948,p 145.

(7)Brooks, David L., ed. From Magna Carta to the Constitution: Documents in the Struggle for Liberty. San Francisco: Fox and Wilkes,1993.p,80.
(8) Banning, Lance. The Sacred Fire of Liberty: James Madison and the Founding of the Federal Republic. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press,1995.pp,201-203.
(9)Frederick D. Drake, ed. States' Rights and American Federalism: A Documentary History ,1999,p,79.
(10)Brooks, David L., ed. Op. Cit , P. 82.
(11)Ammon, Harry. The Genet Mission. New York: Norton,1973,p,20.
(12) Brooks, David L., ed. Op. Cit , P. 83.
(13) http:\\Plantationdb.monticello.org
(14)Bell, Rudolph M. Party and Faction in American Politics: The House of Representatives, 1789-1801. Westport, Conn.: Greenwood,1973.pp,100-101.
(15)Bancroft, Frederic, Calhoun and the South Carolina Nullification Movement. Gloucester, Mass: Peter Smith,1966.pp,33-36.
(16) John F. Hoadley. Origins of American Political Parties 1789-1803. Lexington, University Press of Kentucky,1986, P. 33.
(17)http://faculty.polytechnic.org/gfeldmeth/ap4.pdf
(18) Paul Leicester Ford , Op. Cit , P. 90.
(19) Frederick D. Drake, Op. Cit , P. 82.
(20)CHARLES C. LITTLE AND JAMES BROWN EDITED BY RICHARD PETERS, ESQ, COUNSELLOR AT LAW .AUTHORITY OF CONGRESS. THEpublic statutes at targ OF THE U -N ITEM STATES OF ANEBICA, FROM THE ORGANIZATION OF THE GOVERNMENT IN 1789, TO MARCH 3, 1845 .ARRANGED IN CHRONOLOGICAL ORDER. WITH REFERENCES TO THE MATTER OF EACH ACT AND TO THE SUBSEQUENT ACTSON THE SAME SUBJECT, AND COPIOUS NOTES OF THE DECISIONS VOL. I . BOSTON :1848. p.524.
(21) http:// faculty . Washington .edu / sstreich /documents/ madaboutyoo .pdf
(22)Paul Leicester Ford , Op. Cit , PP. 100-102.
(23) CHARLES C. LITTLE AND JAMES BROWN Op. Cit , P.526.
(24) Ibid , P .529 .
(25)Paul Leicester Ford , Op. Cit , P. 107.
(26) Ibid,p,108.
(27)Frederick D. Drake Op. Cit , P. 83.
(28) Davidson, James West, and William E. Giennapp. Nations OF Nations. New York: McGraw-Hill Publishing Co. 1990.pp 291-292.
(29) CHARLES C. LITTLE AND JAMES BROWN Op. Cit , P.530.

(٣٠) الكُومنولث : مصطلح يطلق ـ أحيانًا ـ ليعني ولاية، أو دولة، أو مجموعة من الولايات أو الدول. وليس لهذا المصطلح تعريف دقيق في القانون الدولي وبمقدور أي مجموعة من الدول أن توقع على معاهدة تتعهد فيها بتقديم الدعم السياسي أو الاقتصادي بعضها لبعض، ومن ثم

تطلق على نفسها مصطلح الكومنولث .وقد كان يُقصد بهذا المصطلح في الماضي مجموعة من الناس يلتقون في اتحاد للتعاون من أجل المصلحة المشتركة وتوفير الرفاهية للجميع. ومن الممكن أن يطلق على الولايات المتحدة اسم الكومنولث. ونجد بعضًا من الولايات في داخل الولايات المتحدة تطلق على نفسها اسم الكومنولث؛ وهي ولايات ماساتشوستس ، وفرجينيا، و كنتاكي :انظر=

= http://forum.arabia4serv.com/t70112.html#ixzz2WXV0f0ao

(31)Malone, Dumas. Jefferson and the Ordeal of Liberty. Boston: Little, Brown. 1962,p,89.

(32)Dupont , Jefferson, Madison - American Philosophical Society PROCEEDINGS OF THE AMERICAN PHILOSOPHICAL SOCIETY VOL. 153, NO. 4, DECEMBER 2009 ,p,425.

(33) Paul Leicester Ford , Op. Cit , P. 110.

(34) Ibid,p,112.

(35)http://freedomsadvocate.com/files/ref/JeffersonAndMadison-TheVirginiaAndKentuckyResolves-1798-9.pdf

(36) www.thefederalistpapers.org The Federalist Papers Project The Virginia Declaration of Rights. Pdf.

(37) CHARLES C. LITTLE AND JAMES BROWN Op. Cit , P.535.

(38) www.thefederalistpapers.org The Federalist Papers Project The Virginia Declaration of Rights. pdf

(39)http://64.177.132.22/TeaDBQ/Classroom/VA%20and%20KY%20Resolutions.pdf

(40) http://www.pbs.org/kcet/andrewjackson/edu/kentuckyresolutions.pdf

(41)http://64.177.132.22/TeaDBQ/Classroom/VA%20and%20KY%20Resolutions.pdf

(42) http://www.pbs.org/kcet/andrewjackson/edu/kentuckyresolutions.pdf

(43) http://www.historyteacher.net/AHAP/Readings/DOC-KyResolutions.pdf

(44)Brant, Irving. James Madison: Father of the Constitution, 1787-1800. New York: Bobbs-Merrill,1950..pp,99-101.

(45) http://www.pbs.org/kcet/andrewjackson/edu/kentuckyresolutions.pdf

(46) H. P. Smith, History of Addison County, Vermont,Syracuse, N.Y.: D. Mason & Co., 1886, pp,659–660.

(47) Jones, Alice Hanson , Op. Cit , P. 67.

(48) Adams, Charles, Those Dirty Rotten Taxes: The Tax Revolts That Built America ,Free Press, March 1998, p, 19.

(49) http://www.resist.com/JohnJewell/SeditionandConspiracy-JohnJewell.pdf

(٥٠) وهي مناطق ثورية أمريكية اغلب سكانها من الأمريكيين من أصول الألمانية ، وكثير من رجالها كانوا من المقاتلين الذين قاتلوا في حرب الاستقلال الثورية (١٧٧٥-١٧٨٣) ،وهم من

أعمدة وإبطال الحرية في زمن الثورة الأمريكية ، وفد أجداهم إلى الولايات المتحدة بسبب العبودية للمزيد انظر:

Charles F. Hobson, The Aaron Burr Treason Trial, Editor, The Papers of John Marshall, Omohundro Institute of Early American History and Culture, College of William and Mary Prepared for inclusion in the project Federal Trials and Great Debates in United States History Federal Judicial Center, Federal Judicial History Office,2006 ,p, 16.

(51)http://hsp.org/sites/default/files/legacy_files/migrated/findingaid1890irvine newbold.pdf

(52)Sarah Heim ,The Historical Society of Pennsylvania. All rights reserved .Collection 1890 , Irvine-Newbold Family, Papers 1766-1955,bulk 1775-1880, 77 boxes, 232 vols., 60 lin. feet, 2005 ,p,2.

(53) Hal Marcovitz, Extremist Groups Content Consultant Eric Mogren, JD, PhD Associate Professor of History Northern Illinois University,2009,pp,16-93.

(54) http://sniggle.net/TPL/index5.php?entry=01Feb10

(55) Robert H. Churchill, Manly Firmness, the Duty of Resistance, and the Search for a Middle Way: Democratic Republicans Confront The Alien and Sedition Acts,1999 Annual Meeting of the Society for Historians of the Early American Republic, Lexington , KY, July 17, 1999. p, 9.

(56) http://lawreview.byu.edu/archives/1991/4/pre.pdf

(57)http://sniggle.net/TPL/index5.php?entry=01Feb10

(58)Sarah Heim , Op. Cit , P. 4; Hal Marcovitz, Op. Cit , P. 96.

(59)http://hsp.org/sites/default/files/legacy_files/migrated/findingaid1890irvine newbold.pdf

(60) http://www.jamesmannartfarm.com/friesreb1.html

(61) Sarah Heim , Op. Cit , P. 22 .

(62) http://sniggle.net/TPL/index5.php?entry=01Feb10

(63) http://www.constitution.org/18th/fries1800/fries1800_001-050.pdf

(64) http://www.jamesmannartfarm.com/friesreb2.html

(65)Charles F. Hobson, Op. Cit , P. 16.

(66) P.S. Ruckman , Jr. Policy as an Indicator of "Original Understanding": Executive Clemency in the Early Republic (1789-1817) Rock Valley College PSRuckman@aol.com.[pdf] P,2. Robert H. Churchill, Op. Cit , P. 11.

(67) Alexander Hamilton to Theodore Sedgwick,Jan.20,1797,in Harold C . Syrett ,ed., The Papers of Alexander Hamilton,hereafter, PAH, 27 vols ,New York,1961-1987,pp,473-475.